

وول ستريت جورنال: الصين تخطط لقمة بين دول الخليج وإيران



قالت صحيفة "ول ستريت جورنال" الأمريكية، إن الصين تخطط لعقد قمة موسعة في وقت لاحق من العام الجاري بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي الستة، وهي السعودية وقطر والإمارات والبحرين والكويت وسلطنة عمان.

وبواسطة صينية، وقعت السعودية وإيران الجمعة اتفاقاً لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما خلال شهرين، بعد قطيعة بدأت قبل 7 سنوات بين دولتين كانتا على طرفين نقىض في صراعات بالوكالة في جميع أنحاء الشرق الأوسط، بحسب تقرير للصحيفة ترجمته [الخليج الجديد](#).

وفي يناير/كانون الثاني 2016 قطعت السعودية علاقتها الدبلوماسية مع إيران (ذات غالبية شيعية)؛ إثر اقتحام محتجين إيرانيين السفارة السعودية في طهران، بعد أن أعدمت الرياض رجل الدين الشيعي السعودي نمر النمر مع مدانين آخرين بالإرهاب، بينهم سُنة.

ونقلًا عن مصادر وصفتها بالمطلعة ولم تسمها، ذكرت الصحيفة، الأحد، أن الرئيس الصيني شي جين بينج عرض على قادة دول الخليج، خلال القمة الخليجية الصينية بالرياض في ديسمبر/كانون الأول الماضي، فكرة غير مسبوقة، وهي عقد اجتماع رفيع المستوى لقادة الخليج وإيران في بكين عام 2023.

وحتى توقيع الاتفاق السعودي الإيراني الجمعة، لا تزال بكين تعمل على خطتها لتنظيم القمة الأوسع بين إيران ودول مجلس التعاون الخليجي في وقت لاحق من العام الجاري، بحسب مصادر الصحيفة. ولم تستجب وزارات خارجية كل من الصين وإيران وال سعودية لطلبات من الصحيفة بالتعليق بشأن القمة الموسعة.

وتتهم دول خليجية وغربية، بينها السعودية والولايات المتحدة، إيران بامتلاك أجندات توسعية في المنطقة والتدخل في الشؤون الداخلية لدول عربية، منها اليمن والعراق وسوريا ولبنان، بينما تقول طهران إنها تلتزم بمبادئ حُسن الجوار.

كما طالب دول الخليج إيران بإنهاء احتلالها منذ عام 1971 للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، فيما تتمسك طهران بالسيادة عليها.

موافقة الحرس الثوري

ومن غير المرجح، وفق الصحيفة، أن تؤدي إعادة فتح السفارات واستئناف العلاقات الدبلوماسية إلى التقليل على الفور من التوترات الأمنية الطويلة التي أذكت لعقود تنافساً بين الرياض وطهران على الهيمنة الإقليمية.

ونقلت عن محللين غربيين وإيرانيين قولهم إن الصفقة لن تكون مستدامه دون مباركة الحرس الثوري الإيراني، الفصيل المتشدد الذي جعل النفوذ المسلح في الشرق الأوسط حجر الزاوية في سياسته.

ووفق مسؤولين أمريكيين وسعوديين فإن إيران كانت هذه المرة متسمحة لإبرام صفقة في ظل أزمة عملة (الريال) تعصف بالبلاد، ما أدى إلى زعزعة الاقتصاد الذي يعاني بالفعل من العقوبات الأمريكية بسبب برنامجها النووي وبعد شهور من الاحتجاجات ضد حكم نظام الملالي، بحسب الصحيفة.

واعتبر مصطفى بازاد، وهو مستشار إيراني للشركات الأجنبية العاملة في بلاده، أن الصفقة مع السعودية هي "خطوة تكتيكية من جانب إيران في ظل عزلة دولية هائلة وانهيار اقتصادي داخلي قريب".

ويأمل المسؤولون السعوديون، وفق الصحيفة، في أن تتمكن الصين من استخدام علاقتها الاقتصادية للتأثير على سلوك إيران، وهو أمر كافحت الولايات المتحدة دون جدوى لتحقيقه من خلال العقوبات أو المفاوضات أو التهديد بعمل عسكري.

لكن هؤلاء المسؤولين وآخرين خليجيين عبدوا عن شكوكهم سراً من أن الصين (أكبر مستورد للنفط الإيراني)، التي اقتصرت أنشطتها في الشرق الأوسط غالباً على تعزيز العلاقات الاقتصادية، ستتجه في خوض إحدى أكثر المنافسات الشائكة في العالم، بحسب الصحيفة.

واعتبرت أن مبادرة الرئيس الصيني الدبلوماسية للوساطة بين الخليج وإيران تُظهر أن بكين ترى دوراً مركزياً لنفسها باعتبارها وسيطاً جديداً في الشرق الأوسط، وهي منطقة استراتيجية كانت الولايات المتحدة فيها اللاعب الخارجي الأكثر نفوذاً لعقود، ويشير دخول الصين في سياسات المنطقة إلى فصل جديد في المنافسة بين بكين وواشنطن.

المصدر | وول ستريت جورنال - ترجمة وتحرير الخليج الجديد